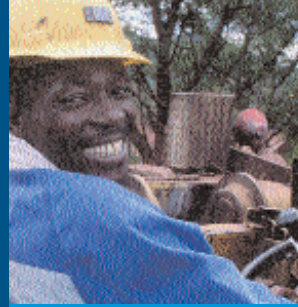


صندوق النقد الدولي

# أضواء على أهم الأحداث في التقرير السنوي

من أجل اقتصاد عالمي للجميع



صندوق النقد الدولي

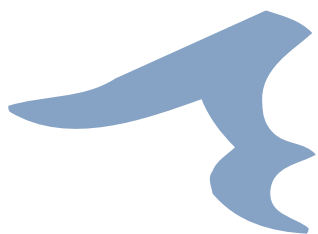
700 19th Street, N.W.  
Washington, D.C. 20431, U.S.A.

إنترنت: [www.imf.org](http://www.imf.org)

لطلب المطبوعات:  
publications@imf.org: بريد إلكتروني  
هاتف: (202) 623-7430  
فاكس: (202) 623-7201

Highlights from the  
Annual Report 2003 (Arabic)

# أضواء على أهم الأحداث في التقرير السنوي



## نحو تعزيز النمو العالمي

واجه صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ العديد من التحديات التي فرضتها أجواء عدم اليقين في البيئة الاقتصادية العالمية، فضلا على المصاعب الاقتصادية والمالية التي تعرض لها كثير من البلدان الأعضاء.

وقد تعثرت خطى الانتعاش رغم ظهور بعض الدلائل في أوائل عام ٢٠٠٢ على تحسن أوضاع النمو الاقتصادي العالمي بعد التباطؤ الذي شهده في عام ٢٠٠١. وأدت أجواء عدم اليقين الجغرافية-السياسية في الفترة السابقة على الحرب في العراق، فضلا على استمرار تداعيات انهيار أسواق الأسهم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، إلى إضعاف الطلب والنشاط الاقتصادي، مما أثر على كل من أسعار النفط ومستويات الثقة بين المستهلكين ودوائر الأعمال. وقد تحسن الطلب بفضل الإجراءات التي اتخذها عدد من البلدان على صعيد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، ولكن نمو الناتج العالمي في السنة التقويمية ٢٠٠٢ كان أيضا أقل من مستويات الاتجاه العام، وإن ارتفع إلى حد ما عن مستواه في عام ٢٠٠١. أما نمو التجارة العالمية فقد ازداد في عام ٢٠٠٢ عن مستوياته المنخفضة المسجلة في عام ٢٠٠١، ولكنه كان أضعف من أي سنة أخرى منذ الكساد العالمي في الثمانينات.

وفي هذه البيئة السائدة، واصل صندوق النقد الدولي جهوده مع البلدان الأعضاء لتحقيق نمو أقوى قابل للاستمرار من خلال مشورته المعنية بالسياسات وأعماله الرقابية؛ ودعمه المالي لجهود البلدان الأعضاء من أجل معالجة مشكلات ميزان المدفوعات؛ ومساعدته المالية للبلدان منخفضة الدخل من أجل تشجيع النمو والحد من الفقر؛ ومساعدته الفنية؛ وعمله المستمر لإصلاح النظام النقدي الدولي وإصلاح عملياته الذاتية.

### الرقابة ومنع وقوع الأزمات

يشرف الصندوق على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، كما يمارس الرقابة على سياسات سعر الصرف في البلدان الأعضاء. ويضطلع الصندوق بهذه المسؤوليات بالتشاور مع البلدان الأعضاء بشأن سياساتها الاقتصادية والمالية وباستعراض التطورات الاقتصادية والمالية بصفة منتظمة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٣، أجرى الصندوق مناقشات ثنائية (قطرية) مع ١٣٦ بلدا، كما اتخذ عددا من الخطوات لزيادة فعالية عمله في مجال الرقابة ومنع الأزمات. ومن بين هذه الجهود أنه واصل العمل على إنشاء نظام لتقدير مدى تعرض البلدان لأزمات ميزان المدفوعات. وقد اقترح المجلس التنفيذي أيضا بعض التعديلات لتحسين عمليات التقييم التي تتم بموجب مبادرة الصندوق في مجال المعايير والمواثيق والبرنامج المشترك بين الصندوق والبنك الدولي لتقييم القطاع المالي (FSAP)، كما أيد المقترحات الرامية إلى تحسين تقديم البيانات اللازمة لأغراض الرقابة؛ واعتمد إطارا جديدا لتقديرات إمكانية الاستمرار في تحمل أعباء الدين؛ وأيد اتخاذ مزيد من التدابير لتقوية الرقابة في البلدان التي تطبق برامج مع الصندوق. كذلك عزز الصندوق مساهمته في جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### حل الأزمات

كان منع وقوع الأزمات ولا يزال، على رأس جدول أعمال الصندوق بشأن الإصلاح. ولما كان منع جميع الأزمات أمرا لا سبيل إلى تحقيقه، فقد عمل الصندوق أيضا على استحداث إطار أقوى لحلها. ويسعى الصندوق على

في يوليو ٢٠٠٢، أصبحت جمهورية تيمور -ليشتي الديمقراطية (تيمور الشرقية سابقا) العضو الرابع والثمانين بعد المائة في صندوق النقد الدولي. ويظهر في الصورة مدير عام الصندوق، السيد هورست كولر، وهو يرحب بمعالي رئيس الوزراء ماري ألكاتيري (يسارا) أثناء مراسم التوقيع.





سبيل التحديد إلى الجمع بين زيادة الوضوح في سياسة استخدام موارده وزيادة التدقيق في انتقاء وجهة القروض، مع تدعيم آليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

وقد ساند الصندوق خلال السنوات الأخيرة جهود بعض البلدان الأعضاء لحل أزمات الحساب الرأسمالي، وذلك بتقديم مبالغ تمويلية ضخمة تجاوزت في أغلب الأحوال حدود استخدام الموارد العادية بفارق كبير. وخلال السنة المالية ٢٠٠٣، قام المجلس التنفيذي بمناقشة هذه السياسة ووضع معايير أكثر وضوحاً لمثل هذا الاستخدام الاستثنائي للموارد خلال أزمات الحساب الرأسمالي.

كذلك استعرض المجلس التنفيذي أحدث التجارب في مجال إعادة هيكلة السندات السيادية وسياسة الإقراض من موارد الصندوق للبلدان التي لا يزال عليها مدفوعات متأخرة السداد للدائنين من القطاع الخاص، وناقش استحداث شروط للإجراء الجماعي بغية تيسير إعادة هيكلة الديون كما ناقش مدى فعاليتها، ونظر في اقتراح لإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية لحل مشكلات الديون السيادية التي لا يمكن الاستمرار في تحملها.

## سياسات الإقراض وممارساته

يقدم الصندوق الدعم المالي للبلدان الأعضاء طبقاً لمجموعة من السياسات وأدوات الإقراض. ومعظم أشكال التمويل المقدم من الصندوق مشروطة بأن يعتمد البلد المتلقي سياسات لتصحيح المشكلات الأساسية التي أنشأت الحاجة إلى هذا الدعم.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٣، اختتم الصندوق مراجعة استغرقت عامين للشروط التي ترتبط بالبرامج المدعومة بموارد الصندوق ووافق على مبادئ توجيهية جديدة لصياغة هذه الشروط وتنفيذها لتعزيز شعور البلدان بملكية البرامج وإكسابها مزيداً من الفعالية.

وناقش المجلس أيضاً تقريراً عن تقدم سير العمل في توثيق التعاون مع البنك الدولي في هذا الصدد واختتم مناقشة تناولت الاستخدام المطول لموارد الصندوق، استناداً إلى تقرير قدمه مكتب التقييم المستقل بالصندوق (راجع أدناه).

## مكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل

الهدف الأساسي الذي يقوم عليه عمل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل هو تشجيع الجهود الرامية إلى الحد من الفقر بشكل جذري ودائم. ويطبق الصندوق في هذا المجال الاستراتيجية ذات "الدعامتين" التي اعتمدها المجتمع الدولي في إطار "توافق الآراء" في مونتيري، والتي تشير إلى أن البلدان منخفضة الدخل ذاتها ينبغي أن تكون مسؤولة عن اتباع سياسات سليمة، بما في ذلك حسن ممارسة السلطات، وأن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم مساندة أكبر لهذه الجهود.

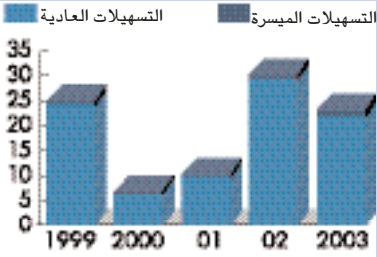
ويكمل الصندوق المشورة في مجال السياسات بالدعم المالي لأفقر بلدانه الأعضاء من خلال القروض منخفضة الفائدة في إطار "تسهيل النمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Facility)، وتخفيف أعباء الديون من خلال المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC). كذلك يقدم الصندوق مساعداته الفنية للبلدان الأعضاء للمساهمة في بناء قدراتها المؤسسية. وقد راجع الصندوق خلال السنة المالية ٢٠٠٢ عملية الإقراض في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر، وعملية إعداد تقارير الحد من الفقر (Poverty Reduction Strategy Papers). وفي ضوء نتائج هذه المراجعة، ازداد اهتمام الصندوق في برامج مع البلدان الأعضاء خلال السنة المالية ٢٠٠٣ بإقامة بيئة مواتية للاستثمار والنمو، مع زيادة الاستفادة بشكل أكثر منهجية من تحليلات الأثر على الفقر والأثر الاجتماعي في صياغة استراتيجيات الحد من الفقر والبرامج المدعومة بموارد تسهيل النمو والحد من الفقر، وتقوية إدارة الإنفاق العام.

ويعتبر الصندوق من المناصرين لفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لأشكال الدعم المشوه للتجارة في البلدان الصناعية. وكجزء من هذا العمل، تعاون الصندوق مع منظمة التجارة العالمية لإيجاد سبل تكفل تعزيز التكامل في عمل المؤسسات، وظل

السلطات الغينية تضع ملصقات إعلانية على مشاريع البناء لإبراز الفائدة الملموسة لمشاركتها في مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC). وقد قامت غانا أيضاً بنشر استراتيجيتها للحد من الفقر في فبراير ٢٠٠٣.

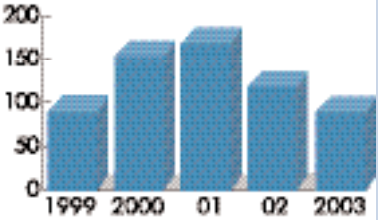
## الإقراض العادي والميسر

(ببلايين وحدات حقوق السحب الخاصة، السنة المالية)



## نسبة السيولة لدى الصندوق\*

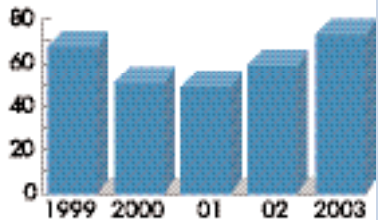
(%، نهاية السنة المالية)



\* نسبة صافي الموارد المتلزم بها القابلة للاستخدام إلى الالتزامات السائلة.

## إلتزام الصندوق غير المسدد

(ببلايين وحدات حقوق السحب الخاصة، نهاية السنة المالية)





على استعداد دائم للمساهمة في صياغة مقترحات حول جدول أعمال إفريقي للتجارة الزراعية. وقد أيد الصندوق أيضا الدعوة إلى زيادة المعونة الدولية، كما ساند نظام إجراءات المتابعة الذي يستهدف تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية في الألفية الجديدة.

## المساعدة الفنية والتدريب

تهدف المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق إلى معاونة البلدان على تعزيز قدرتها على صنع السياسة الاقتصادية بشكل عام وعلى وضع سياسات محددة بشكل خاص.

وفي السنة المالية ٢٠٠٣، قدم الصندوق مساعدات فنية تعادل ٣٥٦ سنة عمل. وفي ضوء الاحتياجات الجديدة، ازدادت مساعدات الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٣ للبلدان الخارجة من دائرة الصراعات، والمبادرات الإقليمية، وجهود منع الأزمات، وحل الأزمات وإدارتها. وظلت إفريقيا جنوب الصحراء تتلقى النصيب الأكبر من المساعدة الفنية. وقد أقام الصندوق مركزين إقليميين للمساعدة الفنية في إفريقيا مقررهما تنزانيا (في أكتوبر ٢٠٠٢) ومالي (في مايو ٢٠٠٣) لزيادة حجم مساعداته الفنية وتوسيع نطاقها وتحسين التنسيق بين مختلف مقدميها الثنائيين ومتعددي الأطراف في المناطق المعنية.

هذا وقد راجع الصندوق سياسات المساعدة الفنية في السنة المالية ٢٠٠٣، وصادق المجلس التنفيذي على تدابير لاستحداث منهجية للمراقبة والتقييم على مستوى الصندوق، ولإنشاء نظام محاسبي شامل يرصد التكلفة الكاملة للمساعدة الفنية.

ويعتبر التمويل الخارجي مصدرا مهما لدعم جهود المساعدة الفنية. ففي السنة المالية ٢٠٠٣، أسهم التمويل الخارجي بنحو ٣٠٪ من إجمالي المساعدات الفنية التي يديرها الصندوق، وكانت اليابان أكبر المانحين.



فريق من صندوق النقد الدولي يلتقي بأحد كبار المسؤولين الضريبيين وموظفيه في أفغانستان. وقد قدم الصندوق مساعدات فنية تعادل ٣٥٦ سنة عمل في السنة المالية ٢٠٠٣.

## الشفافية

كثير من الإصلاحات التي استحدثها الصندوق في السنوات الأخيرة كان نابعا من إدراكه أن زيادة فعالية جهوده ترتبط بزيادة الشفافية في صياغة مشورته المعنية بالسياسات وتقديمها، كما ترتبط بمسؤوليته عن هذه المشورة وبسرعة استجابته من التجارب السابقة، وانفتاحه على الآراء الأخرى، وتعاونه مع بقية الأعضاء في المجتمع الدولي.

وقد راجع المجلس التنفيذي سياسة الشفافية في سبتمبر ٢٠٠٢، وناقش الخطوات القادمة بصدها. ورحب المديرين التنفيذيون بزيادة نشر الوثائق القطرية وغيرها من المواد، ولكنهم أكدوا أن شفافية الصندوق ينبغي ألا تؤثر على صراحة الحوار الذي يجريه مع البلدان الأعضاء أو على صراحة خبرائه فيما يرفعونه من تقارير.

وفي مارس ٢٠٠٣، نظر المجلس في استراتيجية الصندوق للاتصالات الخارجية. وفي هذه المراجعة، أقر المديرين التنفيذيون بأن الأهداف الأساسية هي تعميق فهم الجمهور لعمل الصندوق وتشجيع مساندتهم لسياساته، وزيادة انفتاح الصندوق للتحليل والنقد من الأطراف الخارجية. واتفق المديرين على أن مزيدا من الإنجازات يمكن أن يتحقق إذا تحسن تركيز الاتصالات، وذلك بزيادة التواصل مع الهيئات التشريعية ومنظمات المجتمع المدني في البلدان الأعضاء، على سبيل المثال.

## مكتب التقييم المستقل

أنشئ مكتب التقييم المستقل في يوليو ٢٠٠١ لإجراء تقييمات موضوعية ومستقلة لقضايا تتصل بالتفويض الممنوح للصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠٠٣، نفذ مكتب التقييم المستقل ثلاثة مشاريع للتقييم تتعلق باستخدام المطول لموارد الصندوق، ودور الصندوق في ثلاث أزمات تعرض لها الحساب الرأسمالي مؤخرا (في البرازيل وإندونيسيا وكوريا)، وتصحيح أوضاع المالية



البلدان الأعضاء التي يغطيها المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في شرق إفريقيا

عمل الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٣ مع المانحين الشركاء والبلدان الإفريقية المشاركة لإنشاء مركزين إقليميين للمساعدة الفنية في إفريقيا (AFRITACs) وقد افتتح المركز الإفريقي الأول، ومقره دار السلام، في أكتوبر ٢٠٠٢.



العامية في إطار البرامج المدعومة بموارد الصندوق. وبعد التأييد الكبير الذي حظي به في المجلس التنفيذي تقرير مكتب التقييم الأول المؤرخ في سبتمبر ٢٠٠٢، شكلت إدارة الصندوق فرقة عمل معنية بسبل معالجة القضايا التي أثارها التقرير.

## العمليات والسياسات المالية

كان أبرز التزامات الإقراض الجديدة التي تعهد بها الصندوق لبلدانه الأعضاء في السنة المالية ٢٠٠٣ هو اتفاق الاستعداد الائتماني الذي عقده مع البرازيل بمقدار ٢٢,٨ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (٣١,٥ بليون دولار أمريكي) وهو ما يعتبر أكبر اتفاق في تاريخ الصندوق. وقد ظل مستوى الالتزامات مرتفعا نسبيا في السنة المالية ٢٠٠٣ نتيجة لهذا الاتفاق، ونتيجة أيضا لاتفاقات كبيرة أخرى عقدها الصندوق مع كولومبيا والأرجنتين، فضلا على زيادة موارده الملتمزم بها في ظل اتفاق قائم مع أوروغواي. وقد بلغ مجموع الالتزامات الجديدة ٢٩,٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (٤٠,٧ بليون دولار أمريكي)، أي أقل من التزامات السنة المالية ٢٠٠٢ بواقع ١٠ بليون دولار أمريكي.

وخلال السنة المالية، قام الصندوق بصرف ٢١,٨ بليون وحدة حقوق سحب خاصة في شكل قروض من حساب الموارد العامة. وقد تجاوز هذا المبلغ الكلي مدفوعات سداد القروض التي بلغت ٧,٨ بليون وحدة حقوق سحب خاصة. وبالتالي، وصل أئتمان الصندوق المستحق في نهاية السنة المالية إلى مستوى قياسي بلغ ٦٦ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (٩١,٣ بليون دولار أمريكي)، بزيادة عن العام السابق مقدارها ١٣,٩ بليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وفي نفس الوقت، ظل مستوى السيولة لدى الصندوق كافيا لتلبية احتياجات أعضائه. فقد بلغت قدرته على الالتزام الآجل لمدة عام (one-year forward commitment capacity) ٦١ بليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية السنة المالية ٢٠٠٣. (الالتزام الآجل لمدة عام هو مقياس جديد للسيولة تم استحداثه في السنة المالية ٢٠٠٣، وهو يشير إلى مقدار الموارد القائمة على الحصاص والمتوفرة للإقراض على مدى الاثني عشر شهرا التالية).

وتقدم مساعدات الصندوق بشروط ميسرة في إطار "تسهيل النمو والحد من الفقر" و "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون". وقد تمت الموافقة على عشرة اتفاقات في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر خلال السنة المالية، بالتزامات يبلغ مجموعها ١,٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما تمت زيادة أحد القروض القائمة. ووصل مجموع المبالغ المنصرفة في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠٠٣ إلى ١,٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي نهاية إبريل، كان هناك ٣٦ بلدا عضوا يحصل على دعم لجهوده من أجل التصحيح والإصلاح بموجب اتفاقات في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر، بمجموع التزامات مقداره ٤,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة وأرصدة لم تسحب بلغت ٢,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة. ومع نهاية السنة المالية ٢٠٠٣، كانت ثمانين بلدا قد بلغت نقطة الإنجاز في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكانت ١٨ بلدا أخرى قد تجاوزت نقطة اتخاذ القرار وبدأت في تلقي مساعدات تخفيف الديون المرهقة إلى حين بلوغ نقطة الإنجاز.

كذلك يقدم الصندوق مساعدات في حالات الطوارئ من خلال القروض التي يمنحها للبلدان في مرحلة ما بعد الصراعات. ومع نهاية السنة المالية ٢٠٠٣، كانت سبعة بلدان مانحة قد تعهدت بمقدار ١١,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في شكل دعم لهذه القروض وبلغ مجموع المدفوعات المنصرفة لسبعة بلدان متأثرة بالصراعات ١,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

## عضوية الصندوق

في ٢٣ يوليو ٢٠٠٢، أصبحت جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية (تيمور الشرقية سابقا) العضو الرابع والثمانين بعد المائة في صندوق النقد الدولي. وقد تحددت حصة تيمور-ليشتي المبدئية في الصندوق بمقدار ٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١١ مليون دولار أمريكي).

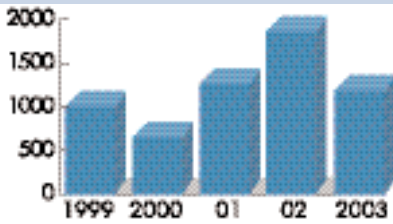
## الهيكل التنظيمي والميزانية والموارد البشرية

شهدت السنة المالية ٢٠٠٣ عددا من التغييرات المؤسسية. فقد حلت إدارة النظم النقدية والمالية محل إدارة شؤون النقد والصراف، بما يعكس زيادة مسؤولياتها الجديدة. أما إدارة الخزانة فقد تغير اسمها إلى إدارة المالية. وقد أعلن السيد إدواردو أنيناتا، نائب المدير العام، عزمه على ترك منصبه في يونيو ٢٠٠٣، كما أعلن أن السيد كينيث روجوف، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث، سوف يعود إلى جامعة هارفارد بعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٣. وسوف يخلف السيد أنيناتا روجوف، على التوالي، السيدان أغوستين كارستن، نائب وزير مالية المكسيك، والسيد راغورام راجان الأستاذ في كلية الدراسات التجارية العليا بجامعة شيكاغو.

الخبراء في مكتب التقييم المستقل يقدمون للصحافة في سبتمبر ٢٠٠٢ أول تقرير يصدره المكتب عن الاستخدام المطول لموارد الصندوق.

## تسهيل النمو والحد من الفقر – الالتزامات الجديدة\*

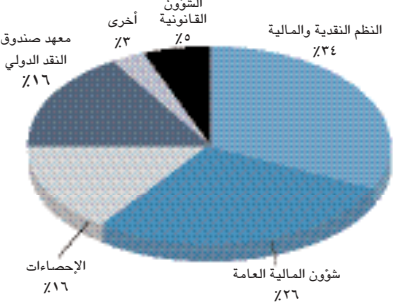
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة، السنة المالية)



\* تتضمن الزيادات في الموارد المتاحة مخصصا منها التخفيض الموافق عليه.

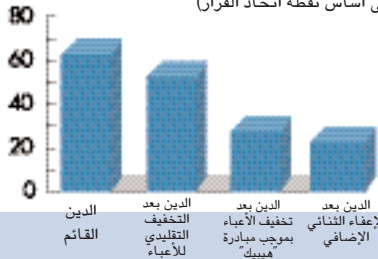
## المساعدة الفنية

(حسب الوظيفة، % من إجمالي الموارد، بسنوات العمل الفعلية، السنة المالية ٢٠٠٣)



## البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – تخفيض الديون\*\*

(صافي القيمة الحالية للدين، ببلايين الدولارات الأمريكية، على أساس نقطة اتخاذ القرار)



\*\* البلدان التي كانت قد بلغت نقطة اتخاذ القرار في ٣٠ إبريل ٢٠٠٣.

## مؤسسة عالمية

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة أبرمت في عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يغطون جميع أنحاء العالم تقريبا بعددهم البالغ ١٨٤ بلدا.

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الوطنية الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

وتتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتوازن في التجارة الدولية، وتعزيز استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، ومساعدة البلدان على إجراء تصحيح منظم لمشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها طوال أكثر من خمسين عاما.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها لإمدادها بالتمويل المؤقت لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

ومن خلال العمل على تقوية النظام المالي الدولي، والتعجيل بالتقدم نحو تخفيف حدة الفقر، بالإضافة إلى تشجيع السياسات الاقتصادية السليمة في كل البلدان الأعضاء، يسهم صندوق النقد الدولي في جعل ثمار العولمة في متناول الجميع.

ويواظب صندوق النقد الدولي على تقديم معلومات للجمهور عن أنشطته المختلفة، لا سيما من خلال موقعه على شبكة الإنترنت: [www.imf.org](http://www.imf.org).

ISSN 0250-7498

ISBN 1-58906-289-2

التصميم والإنتاج: قسم خدمات الوسائط المتعددة

التابع لإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

في صندوق النقد الدولي

الترجمة والتنضيد الطباعي: شعبة اللغة العربية

التابعة لإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة في صندوق النقد الدولي

صور الغلاف (من أعلى): بيتر بيتس/شركة Corbis، وتشارلز أورير/شركة Corbis،

وتوم ستيوارت/شركة Corbis، وأوين فرانكن/شركة Corbis، وبيتر بيك/شركة Corbis،

محتوى هذه المطبوعة مستمد من التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي.

والنسخة الإنجليزية هي النسخة الأصلية. ويتولى إعداد التقرير السنوي وتنسيق إنتاجه قسم

التحرير التابع لإدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي.